الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220
الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

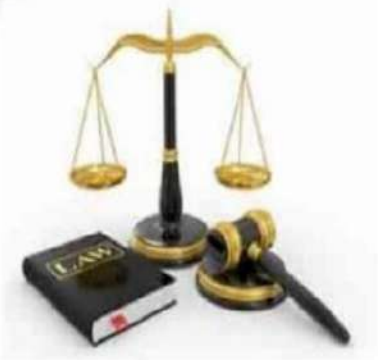

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون جامعة بابل

العدد الثاني/ملحق 2024 السنة السادسة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220
Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Second issue/Appendix 2024 Sixteenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	ــــــــــ
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	ــــــــــ
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	ــــــــــ
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	ــــــــــ
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	ــــــــــ

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني/ملحق

السنة السادسة عشر

2024

البريد الالكتروني **https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues**

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

الفهرس

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
1	المركز القانوني للحارس القضائي على المصارف	أ.د.ذكرى محمد حسين أ.م.د.رباب حسين كشكول	1 - 21
2	التعويض العقابي (دراسة في تطبيقاته المحتملة في القانون العراقي)	أ.م.د.محمد جعفر هادي	22 - 46
3	احكام تحديد الاجرة في عقد الايجار (دراسة مقارنة بين القوانين المدنية والفقه الاسلامي)	م.د.عباس سهيل جيجان م.د.محمد عدنان باقر	47 - 80
4	الطبيعة القانونية لتكتل بريكس في ضوء القانون الدولي العام	م.د.عبد الناصر عبد الستار حسين	81 - 100
5	تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق (دراسة تحليلية)	م.سلام داود محمود	101 - 119
6	دور النظام الانتخابي في اختيار اعضاء مجلس النواب العراقي	م.م.صفا مظهر عبد الستار	120 - 141
7	الرقابة القضائية على اعمال الوحدات الادراية المحلية في العراق	سامر محمد حسين أ.م.د.اركان عباس حمزة	142 - 169

تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق
(دراسة تحليلية)

م. سلام داود محمود
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Salam.dawood.1977@gmail.com.

تاريخ استلام البحث:2024/6/3 تاريخ قبول النشر:2024/7/10 تاريخ النشر:2024/7/24

الملخص:-

هناك اسباب كثيرة لعدم الاستقرار السياسي ويعتبر خطاب الكراهية الموجه من قبل السياسيين وغير السياسيين والتطرف بانواعه سبب مباشر لعدم هذا الاستقرار، بحيث يعتبران مكونان اساسيان لخلق فوضى وتأجيج اضطرابات مجتمعية وبالتالي انعكاس تأثيره على مسار الدولة السياسي واستقرارها، حيث يتمخض عن ذلك ظهور البدع والخزعبلات والقتل مما ينجم عنها من خلخلة لقيم وافكار وثوابت المجتمع، ويتوضح ذلك في خطابات الكراهية المحرضة للفئات العنصرية والطائفية في العراق وايضا في الافكار المتطرفة التي اعطت لاصحابها التنامي على حساب حرية المجتمع وتباينه الثقافي والديني مما نتج عنه من اعمال قتل وتشريد كثير من ابناء المجتمع العراقي وبالتالي تأثيرهما على عدم استقرار الدولة، ولنهوض العراق وتقدمه لا بد له من تطبيق الدستور والقانون لمحاربة هذين المفهومين وضرورة السعي لتثقيف الشعب العراقي بالابتعاد عن خطابات الكراهية والتطرف ونبذ الاختلاف وضرورة التعاون بين ابناء الشعب الواحد لبناء دولة عراقية موحدة مستقرة سياسيا.

الكلمات المفتاحية:- التطرف، خطاب الكراهية، الاستقرار السياسي، الدولة.

The impact of extremism and hate speech on political stability in Iraq(An analytical Study)

Salam Dawood Mahmwood

Summary:-

There are many reasons for political instability, and hate speech directed by politicians and non-politicians and extremism of all kinds are considered a direct cause of this instability, as they are considered two essential components for creating chaos and fueling societal unrest, thus having a negative impact on the state's political path and stability, as this results in the emergence of heresies, nonsense, and murder, which It results in a disruption of the values, ideas, and constants of society, and this is evident in the hate speeches inciting racial and sectarian groups in Iraq, as well as in the extremist ideas that allowed their proponents to grow at the expense of society's freedom and its cultural and religious diversity, which resulted in acts of killing and displacement of many members of Iraqi society, and thus their impact on The instability of the state, and for Iraq to rise and advance, it must apply the constitution and the law to combat these two concepts and the necessity of striving to educate the Iraqi people to stay away from hate speech and extremism and reject differences and the necessity of cooperation among the people of one people to build a unified, politically stable Iraqi state.

Keywords: extremism, hate speech, political stability, the state.

المقدمة

للتطرف والخطاب الحامل للكراهية تأثير على الاستقرار السياسي لاي دولة بل هما أسباب رئيسية لذلك، ونراه بوضوح في استقرار الدولة العام وليس فقط الجانب السياسي الذي هو صلب بحثنا، ومما لاشك فيه ان التطرف والخطابات المحرضة على العنف والكراهية لهما التأثير الكبير على امكانية تحقيق الاستقرار السياسي الامر الذي ينعكس بدوره على امكانية تحقيق أي استقرار اخر سواء كان اجتماعي او اقتصادي نظراً لان الاستقرار السياسي هو حجر اساس لأي استقرار فمن غير الممكن المضي نحو تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي مثلا باعتباره شريان الحياة دون تحقيق استقرار سياسي، كونه يرتكز على المشاركة الشعبية والتنافس على السلطة سلميا والتمتع بالخدمات الجماعية للدولة وسيادة روح القانون واحترامه وانتشار الامن وممارسة الشعب حقوقه وواجباته تجاه الدولة بشكل طبيعي والعكس صحيح، أي التزام الدولة بتوفير متطلبات العيش الكريم للشعب وحمايته داخلياً وخارجياً وعند أفول الاستقرار السياسي بأي مجتمع ما تزيد فرص حصول اضطرابات وتدهور امني واقتصادي واجتماعي، لأنها سلسلة مترابطة وأي اخلال بإي حلقة منها سيؤدي الى حالة من الفوضى وانتشار الجريمة نظراً لإنتهاز الفرصة من قبل الراغبين بانتشار حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي لصالحهم والذي لا يقل خطورة عن الاستقرار السياسي الخارجي في علاقات الدولة مع محيطها الاقليمي والدولي الامر الذي قد يؤدي الى نشوب الحروب والصراعات مع دول اخرى.

إشكالية البحث:-

تنطلق اشكالية موضوع البحث بطرح تساؤل رئيسي هو ما تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي للدولة؟ ولمعرفة هذا التاثير لا بد من معرفة ما هو التطرف؟ وما هو الخطاب السياسي الحامل للكراهية؟ وما هو الاستقرار السياسي؟ وماهي الاليات التي يمكن اتباعها لتحقيق الاستقرار السياسي للدولة في ظل وجود هذين التحديين؟.

فرضية البحث:-

هناك تأثير كبير للتطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي للدول؟ وخاصة بعد تطور المجموعات المتطرفة والخطاب السياسي الحامل للكراهية داخل العراق.

منهجية البحث:-

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي النظمي في دراسة التطرف وخطاب الكراهية وتحليل تأثيرهما على الاستقرار السياسي في العراق.

أهمية البحث:-

تنبع اهمية البحث من التعرف على اسباب نشوء ظاهرة التطرف وظاهرة الخطاب السياسي الحامل للكراهية داخل المجتمع العراقي وتأثيرهما على الاستقرار السياسي لدولة العراق ذات التنوع الاثني والديني ووالقومي والطائفي.

هيكلية البحث:-

استنادا لما ورد في اعلاه تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مطالب يتناول الاول توضيحات مفاهيمية حول التطرف وخطاب الكراهية والاستقرار السياسي، اما المطلب الثاني فيتناول تطور الخطاب السياسي في العراق، والمطلب الثالث تناول رؤية الباحث حول تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق، وكيفية التخلص منهما باعتبارهما خطر يهدد الدولة.

المطلب الاول

توضيحات مفاهيمية حول مفهوم التطرف وانواعه وتمييزه عن خطاب الكراهية

1- **مفهوم التطرف:** - لقد تجاوز مفهوم التطرف المعنى اللغوي لحدود الاعتدال ويعني ذلك الخروج عن حد الوسطية، بل أن التطرف قد انصرف إلى الفكر مثل التطرف الفكري والتطرف الديني والتطرف السياسي.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues

فالتطرف هو اخذ الامور بشدة والاقبال عليها بما يتجاوز حد الوسطية والاعتدال، وتجنب اليسر والسماح وقبول الاخر، كما يعرف بأنه تشدد في التمسك فكرا أو سلوكا بجملة من الافكار قد تكون دينية سياسية او اجتماعية او اقتصادية، مما يشعر الفرد بإمتلاكه الحقيقة المطلقة التي لا تقبل الجدال ليعيش بمعزل عن البنية الثقافية للمجتمع، ومنفصل عن النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه وينتمي إليه، ويعاني من الغربة عن الذات والجماعة معا. والتطرف حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الأخلاقية ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت إليها القاعدة وارتضاها المجتمع. وبالتالي فالتطرف هو ميل وانحراف في السلوك عما عليه الاخرون الى طرف معين بعيدا عن الوسطية (اي إما افراط او تفريط)[1]، ويمكن تصنيف الغلو والتعصب وعدم قبول الاخر مصطلحات مرادفة للتطرف.

للتطرف انواع كثيرة اوضحها التطرف الديني والاجتماعي والفكري والسياسي، الا ان اهمها والذي يهمنا في بحثنا هو التطرف السياسي الذي يستغل جميع الانواع الاخرى ليصب في مصلحته، من خلال استغلاله من قبل الاشخاص السياسيين للوصول لمآاربهم، لان موقفهم لايقبل بالحوار ولا التلميح بوجود أخطاء في فكرهم او نهجهم السياسي السائرون عليه، بل يذهبون في رأيهم الى أبعد حد ممكن، حيث يميلون للمبالغة لدرجة الغلو والتشدد في التمسك بالفكر أو او بالسلوك، بعدة من الافكار السياسية او الاقتصادية، ويشعرون بامتلاكهم الحقيقة المطلقة، وان الجهة التي ينتمون اليها هي صاحبة الفكر المخلص والصحيح[2].

2- مفهوم الخطاب السياسي:- هو نشاط انساني يتخذ اوضاع تواصلية متعددة ووسائل متنوعة ويعهدف لاقناع شخص او جمهور ما بتبني موقف ما او المشاركة في رأي ما[3]، وإن الخطاب السياسي في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو خطاب يمارس السياسة لا بوصفه خطابًا في الواقع القائم، بل خطابًا يبحث عن واقع آخر؛ فهو لا يواجه الواقع السياسي القائم ولايدعو إلى تغييره أو إصلاحه انطلاقًا من تحليله؛ بل إنه يقفز عليه ليطرح بديلا عنه[4].

يحمل الخطاب السياسي تصورات منتظمة بإطار منطقي تعكس طبيعة الواقع السياسي في مجتمع ما وضمن فترة زمنية محددة، باعتباره يمثل الصورة التي تعلنها الدولة لطبيعة عملها الرسمي وغير الرسمي، ويشير غالبا لاستدلالات ادراكية لفهمها السياسي لاجل الاقناع ولكسب ثقة الجمهور، وبالتالي يحدد اتقانه السياسي في توجيه الخطاب المؤسساتي لتحقيق غاياته من الخطاب بإيصال المعلومة[5]، يقوم خلاله السياسي باستغلال مركزه في السلطة في الصراع السياسي اتجاه الاحزاب الاخرى، كما يكون خطابه مرتبط بالسلطة الحاكمة في الدولة للحصول على تخويل او مشروعية لاستخدامه في سياسته، متميزا بقيامه على الاقناع باستخدام الادلة الصادقة التي تدعم خطابه، ويكون الخطاب إما خطاب سياسي خاص بمواضيع خاصة بوزارات الدولة أو خطاب توضيحي لقضية ما تكون آنية أو خطاب عام للمجتمع لتوضيح لهم الامكانيات مع الصعوبات التي تواجه سياسة الدولة.

حيث يجب على الخطاب السياسي الابتعاد عن المثالية والتفكير بشكل عملي ضامن لصيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع بلا استثناءء وقادر على تجاوز الأزمات، مع مغادرة فكرة من ليس معنا فهو ضدنا والانطلاق من مشتركات جديدة تضمن الاستقرار المؤسسي بوجود أطراف وقوى سياسية في المعادلة السياسية تؤمن بأحقية ممارسة الحكم من جهة، وتشكيل خلية معارضة حقيقية تدعم بناء النظام السياسي الديمقراطي تعمل على مراقبة الاداء المؤسسي من تشريعي وتنفيذي وقضائي وتساهم في تقويم عمله خلال المرحلة القادمة من جهة أخرى، فضلا عن السعي نحو بناء فضاءات المعرفة لتجاوز الفجوة المعرفية التي نعيشها اليوم مقارنة بدول العالم المتقدم على الرغم من انفتاح ثقافات المجتمعات مع بعضها البعض في ظل العولمة المركزة، مع الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت تجارتها التنموية في اكتساب المهارات وتجاوز التحديات الطارئة التي تواجهها مجتمعاتها المعاصرة بالاستفادة من الاستثمار والاصلاح الشامل في جميع قطاعات المجتمع كافة[6].

3- **مفهوم خطاب الكراهية:** - خطابُ الكراهية قابل للإدانة أو الحظْر عندما تكون أضرارُه على المجتمعات واضحة وتنقسم إلى نوعين، أضرار معنوية وهي حالات الاستياء والشعور بالدونية والاقصاء والتهميش وصعوبة الاندماج في المجتمع وانعكاساته الاجتماعية والنفسية، ونتيجته ابادة معنوية اونفسية، واضرار مادية وهي حالات العنف وتخريب دور العبادة والممتلكات، وبناءً عليه لابد التمييز بين نوعين من خطاب الكراهية (أ- خطاب الكراهية الحاد؛ الذي يحتوي اشكال قابلة للمحاكمة ويحظرها القانون. ب- خطاب الكراهية الناعم؛ وهو خطاب مشروع قانونا لكنه يثير مخاوف جدية من خلال التعصب والتمييز واللاتسامح)، وذلك لان الكراهية شعور انساني لا يمكن عزله عن الحياة اليومية من خلال سلوكيات محددة، بل بالأمكان قياسه بدرجة الاضرار الناجمة عنه أو الخسائر اللاحقة بالفرد والمجتمع، ويكون من خلال تحديد شكل العنف النفسي والجسدي الذي يتضمنه خطاب الكراهية، كما ان ليس كل عنف هو نتيجة كراهية بل قد يكون شعور بارد يجد متنفسه في اشكال من العنف دون ظهور صورة المفاجئة او الهائجة التي تلفت الانتباه، مما يوجد صعوبة في تحديد معالم الخطاب وتصنيفه ورصده ومراقبته وبالتالي تجريمه وادانته.[7]

حيث ذكرت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام 1965 الخاصة بحظر خطاب الكراهية وتأجيجه للحصول على الحقوق المدنية والسياسية العادلة وفق المادة (4) منها على (تشجب الدول الاطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الافكار او النظريات القائلة بتفوق اي عرق او اية جماعة من لون او اصل اثني واحد، او التي تحاول تبرير او تعزيز اي شكل من اشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الايجابية الرامية الى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من اعماله)[8]، وبالرغم من اهمية هذه المادة في انهاء شكل العنصرية الا ان المجتمع السياسي قد تعامل معها بطريقين هما تحفظ كثير من الدول على تصديق الاتفاقية والاخر هو بإن هذه المادة مقتصرة على الكراهية القائمة على اساس اللون والنسب والعرق واستثناء الكراهية المستندة على اساس الدين، علما انه ابرز وضوحا لخطاب الكراهية حاليا، كما هناك تمييز واضح للمواقف القانونية والسياسية المتخذة ضد الاشخاص فإذا كانت وسائل الإعلام هي التي تدعو بخطاب الكراهية أو التطرف، أو أنها تنقل دعوة السياسيين وغيرهم لخطاب الكراهية أو التطرف، ويظهر جليا في العراق خطاب السياسيين المتضمن الكراهية والتطرف او امتلاكهم لوسائل اعلام ايضا لها نفس التوجه.

اما المادة(20) منه نصت على (التزام الدول بأن، تحظر بالقانون أية دعاية للحرب، وأية دعوة الى الكراهية القومية او العنصرية او الدينية باعتبارها تحريض على التمييز او العداوة او العنف)[9].

4- **مفهوم الاستقرار السياسي:-** ان معنى الاستقرار هو الثبات وهو قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه، وادارة النزاعات الموجودة داخل المجتمع، وكلما كان النظام قريب من المجتمع ويملك خبرة في التعامل مع الازمات كلما سمح في بقائه ومكنه من ادامة الامن الاجتماعي داخل الدولة، ويعرف ايضا بأنه مفهوم غير واضح المعالم ويتحدد بأربعة أبعاد اساسية هي حكومة مستقرة ونظام سياسي مستقر واحترام وتطبيق القانون والاستقرار الخارجي لهذا النظام، ويعرف كذلك بوجود نظام سياسي مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها وعكس ذلك وجود حالة من الاضطرابات والفوضى عند اختلال علاقة الاطراف السياسية مع بعضها البعض مما يؤدي الى وقوع العداء والنزاع، فالاستقرار السياسي هنا هدف يتطلب تحقيقه تظافر الاطراف المكونة للنظام السياسي والمجتمع.[10]

يرتبط الاستقرار السياسي بالنظام السياسي ارتباط متين وبعلاقة طردية بينهما، فكلما استطاع النظام السياسي تحقيق اهداف وغايات الشعب كلما استطاع تأمين الاستقرار السياسي داخليا وخارجيا دون اللجوء الى العنف والاكراه، ولمعرفة استقرار النظام السياسي من عدمه هناك مؤشرات توضح وتبين درجة الاستقرار من خلال دراسة انماط السلطة السياسية في الدولة وهي، طبيعة انتقال السلطة السياسية في الدولة فإذا كان انتقال السلطة في الدولة وفقا للدستور فذلك يعد مؤشر

على وجود الاستقرار السياسي،اما اذا تم عن طريق الانقلاب وما شابه ذلك فيعتبر عدم وجود استقراره السياسي، وعدم وجود دستورية للنظام بالوصول للحكم، وعدم قدرته على حماية سيادة الدولة من اي اعتداء خارجي.

5- التطرف في الخطاب لدى الشخصيات السياسية:- التطرف هو اي موقف سواء كان سياسي او اجتماعي او ديني يرفض معتنقه أي حرية للرأي الاخر او للحوار ولا يتقبلون التشكيك بفهمهم او معتقداتهم او افكارهم، وبالتالي يرفض المتطرفون اي تنازل او تسوية مع الاخرين الذين لايؤمنون بأرائهم.

فبعد سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003 وما تلا ذلك من إنشاء نظام سياسي جديد، شهد العراق طفرة في النشاط السياسي اتسمت في كثير من الأحيان بالخطاب المكثف والمتطرف في بعض الأحيان، وتجلى ذلك بشكل خاص بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005، والتي شكلت علامة بارزة في تحول العراق إلى حكومة ديمقراطية.

من العوامل الرئيسية التي ساهمت بالتطرف في الخطاب السياسي للشخصيات السياسية العراقية بعد عام 2005، هي الانقسامات الطائفية المتجذرة داخل المجتمع، إذ يتألف العراق من مجموعات عرقية ودينية مختلفة أبرزها الشيعة والسنة والكرد، مما عكس ذلك على المشهد السياسي الذي اصبح مستقطباً على أسس طائفية، واستخدام السياسيون في الغالب لغة تحريضية لجذب قواعدهم ولتحقيق أهدافهم، اضافة الى ذلك، فإن إرث عقود من حكم الحزب الواحد الذي اقصى المعارضة السياسية، ساهم في بروز التطرف على السياسة العراقية بعد ذلك[11].

كما أدت العوامل الخارجية مثل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية على العراق عام 2003 إلى تفاقم التوترات وتغذية التطرف والمشاعر الوطنية المعادية للغرب بين بعض الفصائل السياسية، وخلقت بيئة عدم الاستقرار والطائفية والتدخل الخارجي أرضاً خصبة لظهور أصوات متطرفة داخل الخطاب السياسي العراقي، وكثيراً ما لجأ السياسيون والقادة إلى خطاب مثير للانقسام واستغلوا التوترات الطائفية والعرقية لحشد الدعم، الذي ساهم في خلق دائرة من العنف وعدم الاستقرار استمرت في العراق لسنوات.

6- التطرف في وسائل الاعلام:- التطرف في الخطاب السياسي في وسائل الإعلام العراقية كان له قضية مهمة في فترة ما بعد عام 2003، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم الانقسامات السياسية الأوسع داخل البلاد، وهناك عدة نقاط أدت لانتشار التطرف في وسائل الإعلام العراقية، مثل[12]:-

1- التحيز الطائفي:- ترتبط العديد من وسائل الإعلام في العراق بمجموعات طائفية أو عرقية محددة، مما يؤدي إلى خروج تقارير متحيزة ونشر الروايات الطائفية، وكثيراً ما يؤدي هذا التحيز إلى شيطنة الجماعات المتنافسة وترويج وجهات النظر المتطرفة التي تزيد من استقطاب المجتمع.

2- التدخل السياسي:- غالباً ما يمارس السياسيون والأحزاب السياسية نفوذاً على وسائل الإعلام، إما من خلال الملكية المباشرة أو من خلال الضغط المالي والسياسي، ويمكن أن يؤدي هذا التدخل إلى نشر الدعاية وقمع أصوات المعارضة، مما يساهم في التطرف في وسائل الإعلام.

3- العنف والترهيب:- يواجه الإعلاميون في العراق مخاطر كبيرة، بما في ذلك التهديدات والعنف من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، ويمكن أن تؤدي بيئة الخوف والترهيب هذه إلى الرقابة الذاتية والترويج للخطابات المتطرفة لتجنب الأعمال الانتقامية.

4- الافتقار إلى المعرفة الإعلامية:- يفتقر معظم الشعب من الوصول إلى مصدر المعلومة المتنوعة وقد يفتقرون إلى مهارات التفكير النقدي اللازمة للتمييز بين التقارير الموثوقة والدعاية، وهذا يمكن أن يجعلهم أكثر عرضة للخطابات المتطرفة التي تنشرها بعض وسائل الإعلام.

5- التأثير الخارجي:- غالباً ما تقوم الحكومات والمنظمات الأجنبية بتمويل ودعم وسائل الإعلام في العراق لأغراض استراتيجية، مما يؤدي إلى نشر محتوى متحيز أو تحريضي يخدم مصالحها ويؤدي إلى تفاقم التطرف في الإعلام العراقي.

حيث يعتبر التطرف في الخطاب السياسي للإعلام العراقي قضية معقدة تتأثر بالانقسامات الطائفية والتدخلات السياسية والعنف والعوامل الخارجية، ولمعالجة هذه المشكلة يتطلب بذل جهود لتعزيز استقلال وسائل الإعلام، ودعم الصحافة المهنية، كما يعد تعزيز المصالحة الوطنية ومعالجة أسباب الطائفية وعدم الاستقرار السياسي خطوات مهمة من التخفيف من التطرف في وسائل الإعلام العراقي.

المطلب الثاني

تطور الخطاب السياسي في العراق

ظهرت الخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة كمملكة مع اختلاف مضمون وشكل هذا الخطاب حسب شكل ومضمون النظام السياسي القائم في كل فترة، مستند بالدرجة الاساس على طبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة المتولية للمسؤولية السياسية مع اختلاف مراحل تطورها التاريخي، ثم بعد ذلك تطور الخطاب السياسي الرسمي لخطابات مركزية قد تكون شديدة اللهجة خاصة بعد هيمنة الحزب الواحد على السلطة السياسية منذ عام ١٩٦٨، وبنفس الوقت تزايدت الطموحات الشعبية السياسية بشكل لا يتوازى مع الامكانيات المتوفرة اذا ما قارناها مع محتوى توجه الخطاب السياسي الرسمي للسلطة السياسية الحاكمة حينها، حيث استخدم كل الوسائل لاضعاف خطاب القوى الوطنية السياسي في مراحل نضالها السياسي المتعاقبة، وأدى لاعتماد النظام منهجية جديدة في الهيمنة على الحكم من خلال تسخير موارد الدول لاجل توجيه خطاب سياسي أعلامي يعكس فلسفة هذا النظام.

لكن طبيعة الواقع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فرضت عليه أنماط جديدة من الخطاب السياسي بسبب التحول نحو الديمقراطية وظهور تحديات خطيرة فرضت نفسها على الواقع الجديد الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والتي عكست رؤية الدولة المحتلة للعراق وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي خولتها مسؤولية ذلك، مع استمرار تصاعد ضغط الخطاب السياسي الرسمي لا سيما المؤسسي الذي تمثله الدولة وتناغمه مع طموحات وأهداف الخطاب الشعبي العام، الذي عكس موقفا رافضا للرؤية الأحادية التي جاءت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عندما صاغت خطاب الهيمنة والسيطرة والتحكم في العالم بحكم قوتها التكنولوجيا والعسكرية[13].

لذا فإن منتظمات الخطاب السياسي المؤسسي المعاصر يعتمد على صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لا سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات التي حققتها المؤسسة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها وأجهزتها، بمعنى العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها مضاعفة لأجل محاربة ومكافحة القدرات الظاهرة كالإرهاب الدولي وفكرة التطرف والتشدد التي باتت تهدد وجود المجتمعات وخطر التنظيمات الارهابية المسلحة مثل داعش في جميع دول العالم، من هنا بدأت الرؤية العراقية تتضح بخطاب سياسي مؤسسي فاعل تقوده عملية واضحة استطاعت فهم مجريات الاحداث المحلية والإقليمية والدولية، ليجري العمل حاضرا ومستقبلا في استثمار ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي وما سواها من أجل توجيه خطاب سياسي واجتماعي ضامن عمليا للأمن والاستقرار في حياة الشعوب والأوطان في دول العالم أجمع[14].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues

كان للتطرف في الخطاب السياسي في العراق تأثير عميق على الاستقرار السياسي في البلاد، مما ساهم في إقامة العنف والطائفية والشلل السياسي، وهناك طرق جوهرية أثر بها التطرف في الخطاب السياسي الذي بدوره أثر على الاستقرار السياسي في العراق، وهي كالتالي[15]:-

1- الاستقطاب الطائفي: استغلال الخطاب المتطرف في حالات الانقسامات الطائفية، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات السنية والشيعية والكردية في العراق، وهذا الاستقطاب يقوض الثقة بين المجموعات المختلفة ويعوق الجهود الرامية إلى بناء نظام سياسي متماسك وشامل، كما أنه يعزز الشعور بانعدام الأمن والتهميش بين الأقليات، وبالتالي يؤدي إلى تأجيج الاستياء الشعبي وخلق مزيد من الاستقطاب.

2- التشرذم السياسي: تعطي الأصوات المتطرفة في الخطاب السياسي العراقي أولوية في السياسة للمصالح الطائفية أو العرقية الضيقة على المصلحة الوطنية الكُبرى، مما يؤدي إلى التشرذم السياسي والجمود، وغالباً ما تنخرط الأحزاب السياسية في سياسة العرقلة، الذي يجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية ويعوق الحكم الفعّال.

3- العنف وعدم الاستقرار: يمكن للخطاب السياسي المتطرف أن يحرض على العنف وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى هجمات على المعارضين السياسيين والمؤسسات الحكومية والسكان المدنيين، ثم تستغل الجماعات المسلحة المظالم السياسية والتوترات الطائفية لتجنيد المؤيدين وتنفيذ أعمال إرهابية، مما يزيد من تقويض الأمن والاستقرار في البلاد.

4- تآكل المؤسسات: التطرف في الخطاب السياسي يقوض مصداقية وفعالية المؤسسات الديمقراطية في العراق، فعند إعطاء السياسيون الأولوية للمصالح الحزبية على سيادة القانون والمعايير الديمقراطية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في النظام السياسي ويضعف أسس الحكم الديمقراطي، وهذا التآكل في الشرعية المؤسسية يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار وتقويض الجهود الرامية إلى بناء ديمقراطية.

5- التدخل الخارجي: جذب التطرف في الخطاب السياسي العراقي التدخل الخارجي من دول إقليمية ودولية الساعية إلى تحقيق أجنداتها الجيوسياسية الخاصة، وقد تدعم القوى الأجنبية الفصائل المتطرفة أو تستغل الانقسامات الطائفية لتقويض الاستقرار وممارسة نفوذها في العراق، ويؤدي هذا التدخل الخارجي إلى تفاقم التوترات الداخلية وتعقيد الجهود الرامية إلى حل النزاعات السياسية بالوسائل السلمية، كما حدث باحتلال الموصل عام 2014 وتحريرها في 2017.

هناك سؤال مفاده ما الفائدة من معالجة التطرف في الخطاب السياسي؟ والاجابة عنه انه أمر ضروري لتعزيز الاستقرار السياسي في اي دولة حيث يتطلب ذلك بذل جهد كبير لتعزيز المصالحة الوطنية، وتعزيز الثقة بنظام الحكم والمؤسسات، ومكافحة الطائفية والتطرف العنيف، ومعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والمساواة التي تخفف من التطرف وعدم الاستقرار في المجتمع.

كما يعتبر التطرف في الخطاب السياسي العراقي ظاهرة معقدة يمكن النظر إليها على أنها نتاج للمجتمع والتدخل فيه، مع عوامل مختلفة ساهمت في ظهوره وإدامته، أو النظر اليه كتدخل خارجي اسُتخدم لتلبية اطماع ومساع خارجية في العراق، وسنورد توضيح للحالتين وكالآتي[16]:-

1- **نتاج المجتمع:** وهناك ثلاث تأثيرات يمكن رصدها بخصوص ذلك هي:-

أ- **<u>السياق التاريخي:</u>**- للعراق تاريخ طويل من التوترات الطائفية والعرقية، والتي تفاقمت بسبب الموروثات الاستعمارية، والحكم الاستبدادي، والمنافسات الجيوسياسية، وقد ساهمت هذه الانقسامات العميقة في بناء مجتمع تلعب فيه الطائفية وسياسات الهوية دوراً مهماً في تشكيل الخطاب السياسي.

ب- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:-** أدت الفوارق الاقتصادية، ونقص الفرص، والتظلمات بشأن تخصيص الموارد إلى تأجيج الاستياء والإحباط بين شرائح معينة من المجتمع العراقي، وقد يستغل السياسيون المتطرفون هذه المظالم لحشد الدعم وتحقيق أجنداتهم.

ت- **التأثيرات الثقافية والدينية:-** يساهم المشهد الثقافي والديني المتنوع بالعراق في تكوين نسيج اجتماعي معقد حيث تتقاطع الهوية في كثير من الأحيان مع السياسة، وقد تجد الأيديولوجيات المتطرفة أرضًا خصبة في المجتمعات التي يتشابك فيها الدين والهوية الثقافية بشكل عميق مع المعتقدات السياسية.

2- **التدخل الخارجي في المجتمع: و**هناك ثلاث تاثيرات يمكن رصدها بخصوص ذلك وهي[17]:-

أ-التأثيرات الخارجية:- في الاغلب تستغل القوى الأجنبية والجهات الفاعلة غير الحكومية التوترات والانقسامات المجتمعية القائمة لتعزيز مصالحها الخاصة في العراق، ويمكن أن يشمل ذلك تمويل الجماعات المتطرفة، ونشر خطابات مثيرة للانقسام الشعبي من خلال وسائل الإعلام والدعاية، وتعزيز عدم الاستقرار لتحقيق المزيد من الأجندات الجيو سياسية.

ب- التلاعب السياسي:- يستغل بعض السياسيين والنخب العراقية الانقسامات والمظالم المجتمعية لتوطيد سلطتهم أو الحفاظ على مناصبهم المميزة، ويمكن أن ينطوي ذلك على تأجيج التوترات الطائفية، وشيطنة المعارضين السياسيين، والانخراط في خطاب مثير للانقسام لحشد الدعم من قاعدتهم.

ث- **تسليح الدين:-** تقوم جماعات متطرفة بتشويه تعاليم دينية واستغلال الهوية الدينية لتحقيق مكاسب سياسية، ومن خلال تأطير القضايا السياسية بمصطلحات دينية وتصوير أنفسهم كمدافعين عن دين أو طائفة معينة، يمكن لهذه الجماعات أن تدفع قطاعات من المجتمع إلى التطرف وتقويض التماسك الاجتماعي.

يعتبر التطرف في الخطاب السياسي العراقي ظاهرة متعددة الأوجه تتأثر بالديناميكيات المجتمعية والتدخلات الخارجية، في حين تساهم العوامل المجتمعية مثل التوترات التاريخية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والتأثيرات الثقافية في توفير أرض خصبة للتطرف، فإن الجهات الفاعلة الخارجية والنخب السياسية المتلاعبة تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تفاقم الانقسامات وتعزيز الأيديولوجيات المتطرفة لتحقيق أهدافها الخاصة، تتطلب معالجة التطرف في المجتمع العراقي اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية المجتمعية والتدخل الخارجي في المجال السياسي.

لقد تباين موقف الحكومات العراقية من التطرف في الخطاب السياسي مع مرور الوقت، وغالباً ما يعكس السياق السياسي الأوسع وأولويات السلطات الحاكمة، وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لمواقف الحكومات العراقية المتعاقبة من التطرف في الخطاب السياسي[18]:-

1- الإدانة والتشريع:- أدانت الحكومات العراقية علناً الخطاب المتطرف والأعمال التي تساهم في العنف وعدم الاستقرار والطائفية، كما سنت تشريعات تهدف إلى الحد من خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وغير ذلك من أشكال التطرف في الخطاب السياسي.

2- المصالحة الوطنية:- أكدت عدد من الحكومات العراقية على أهمية المصالحة الوطنية كوسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف وتعزيز التماسك الاجتماعي، وكانت الجهود المبذولة للجمع بين مختلف المجموعات الطائفية والعرقية من خلال الحوار والحكم الشامل محورية في جهود المصالحة هذه.

3- التدابير الأمنية:- أعطت الحكومات العراقية الأولوية للتدابير الأمنية لمكافحة التطرف، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تفكيك الشبكات الإرهابية، وتعزيز أمن الحدود، وتعزيز القدرات الاستخباراتية، وتهدف هذه التدابير إلى منع الهجمات المتطرفة وعرقلة انتشار الأيديولوجيات المتطرفة.

4- التعامل مع الشركاء الدوليين:- طلبت الحكومات العراقية الدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والولايات المتحدة الامريكية لمعالجة التطرف في الخطاب السياسي، وشمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخبارية، ومبادرات بناء القدرات، والجهود الدبلوماسية لمواجهة الخطابات المتطرفة.

5- تحديات الحكم:- واجهت الحكومات العراقية تحديات في التصدي للتطرف في الخطاب السياسي، مثل ضعف المؤسسات، والانقسام السياسي، والفساد، والتدخل الخارجي، وهو ما يمكن أن يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتدال والشمولية واحترام المعايير الديمقراطية.

6- تحقيق التوازن:- تواجه الحكومات العراقية توازناً دقيقاً بين مكافحة التطرف والحفاظ على الاستقرار السياسي، إذ يجب التعامل مع الديناميكيات الطائفية والعرقية المعقدة مع التمسك بالمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك حرية التعبير.

تدرك هذه الحكومات التهديد الذي يشكله التطرف في الخطاب السياسي واتخذت تدابير مختلفة لمعالجته، الا انها كانت محدودة بسبب تحديات الحكم الأوسع واستمرار الانقسامات والمظالم المجتمعية الأساسية، وإن معالجة التطرف في الخطاب السياسي سيتطلب بذل جهود متواصلة لتعزيز المصالحة والمؤسسات ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف.

سيناريوهات مستقبل التطرف في الخطاب السياسي العراقي وتأثيره على استقراره السياسي.

مستقبل هذا التطرف في الخطاب السياسي العراقي غير مؤكد وذلك بإعتماده على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الديناميكيات الداخلية داخل العراق، والديناميكيات الإقليمية، وتأثير الجهات الفاعلة الخارجية، وفيما يلي عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل التطرف في الخطاب السياسي العراقي:-

1- استمرار الاستقطاب:- إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة المظالم الأساسية وتعزيز المصالحة الوطنية، فقد يستمر العراق في تجربة الاستقطاب السياسي على أسس طائفية وعرقية، ومن الممكن أن تستمر الأصوات المتطرفة في استغلال هذه الانقسامات لتحقيق أجنداتها، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي والعنف.

2- الاعتدال والمصالحة والتنمية الاقتصادية:- هناك احتمال أكتساب الأصوات المعتدلة داخل المجتمع العراقي قوة جذب، مما يؤدي إلى التحول بعيداً عن التطرف والاتجاه نحو سياسة أكثر شمولاً وقائمة على الإجماع، ويتطلب ذلك بذل جهود متضافرة لتعزيز الحوار وبناء الثقة ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، من معالجة المظالم الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لتقويض جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة، فمن خلال الاستثمار في البنية التحتية، وخلق فرص العمل، الحصول على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

3- الوساطة الخارجية:- قد يكون للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تشكيل المسار المستقبلي للتطرف في السياسة العراقية، وإذا أعطت القوى الخارجية الأولوية للاستقرار والحوار على المنافسة الجيوسياسية، فيمكنها المساعدة في تسهيل التسويات السياسية والتخفيف من تأثير الجماعات المتطرفة.

5- التدابير الأمنية:- استمرار الجهود لمكافحة الإرهاب والجماعات المتمردة ضروري لمواجهة التطرف في الخطاب السياسي العراقي، ومن الممكن أن تساعد التدابير الأمنية الفعالة، مقترنة بالجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، في إضعاف تأثير الجهات المتطرفة وخلق بيئة أمنة للحوار السياسي والمصالحة.

إن مستقبل التطرف في الخطاب السياسي العراقي يعتمد على تفاعل معقد بين العوامل الداخلية والخارجية، ورغم أن التحديات كبيرة، إلا أن هناك فرصًا للتقدم من خلال الحوار والمصالحة لمعالجة المظالم الأساسية التي تدفع إلى التطرف.

المطلب الثالث

رؤية الباحث حول تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق

لمعرفة تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي يتطلب توضيح سلوكيات المتطرف وخطاب الكراهية في السياق السياسي وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار السياسي في العراق، وهذا السلوك يرسم تاريخ العلاقة بين العراق والفصائل ذات الافكار المتشددة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، ويقترح الطريق الممكن للمضي قدمًا في إدارة علاقات العراق مع الآخرين وإدارة السلوك والخطاب المتطرف.

إذ يشكل السلوك المتطرف تحديا كبيرا يواجهه العراق منذ سنوات عديدة، وبوجه خاص منذ حرب 1974 بين النظام السياسي والكرد وحروب ما بعد 2003 في العراق ومنطقة الشرق الأوسط على التوالي وبمساعدة الفصائل والمليشيات المسلحة، وظهور تنظيم داعش في العراق وأعلانه الخلافة على الأراضي العراقية والسورية، ونشر نفوذه في العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واجتذاب أيديولوجيتهم وخططهم المتطرفة آلاف المقاتلين الأجانب من حوالي 80 دولة بالعالم، وواجه العراق منذ عام 2003 حالة كبيرة من عدم الاستقرار بسبب هذا السلوك المتطرف وخاصة بالنسبة لداعش وفصائل متطرفة أخرى مع غرق البلاد في بحر من المنافسات السياسية والدينية، وسط حالة عدم الاستقرار التي أعقبت ذلك ومجهولية مستقبل العراق في ضوء حوادث الإجرام والتطرف التي شعّت تصورًا للعراق كدولة تفتقر إلى القانون والنظام المناسبين؛ ولم يخلق هذا التصور الخوف في أذهان العراقيين فحسب بل أيضًا في أذهان المجتمع الدولي ككل، الذي بدأ يتساءل عن مستقبل العراق ومستوى الالتزام بالإصلاح الديمقراطي.

أصبح خطاب الكراهية مهنة عالمية بإستخدام المتطرفون العديد من القنوات التي تشير إلى خطاب الكراهية ونشره في وسائل التواصل الاجتماعي والصحف، ولكن هناك فرق يجب التمييز بين التأثير السلبي الناتج عن الناس من كلمات متطرفة وبين خطاب الكره والتحريض الصادر عن افراد سياسيين ينتمون لاحزاب مشاركة بالعملية السياسية العراقية حيث الاول ينبع عن جهل وتوجيه ايديولوجي، ولكن النوع الثاني يقينا نابع عن حقد للدولة واستقرارها من خلال التحريض على قتل الناس وخلق الفتنة والطائفية بين الشعب الواحد وتفجير البنى التحتية للعراق، هذا دليل على وضوح وهدف خطر هذا الخطاب التحريضي الذي قطعا يصب في مصالح خارجية او داخلية تعتاش على وضع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق والمنطقة، ويمكن ملاحظة هذا الخطاب من خلال العرق والدين لان هناك ميول متحيزة ضد الأشخاص الذين لا يعرفونهم، وأن الغرض الأساس من هذه الاتجاهات هو ضمان سيطرة الناس في المجتمع أو توفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأقاربهم وأنفسهم مع الاشارة إلى أن لهم أسس اقتصادية واجتماعية وتاريخية، ويشير الخطاب إلى الكلمات المنطوقة أو المكتوبة أو الى العلامات أو الرموز أو غيرها من أشكال التعبير التي تسبب، أو من المحتمل أن تسبب التحيز، والتمييز، والعداء، والعنف ضد الأفراد والجماعات، على أساس العرق أو الجنس أو التوجه أو الدين، وأي خاصية يتم تعريفها على أنها تمييز، كما يتضمن الخطاب التبرير والتحريض على الكراهية والتمييز والعداء والعنف ويشير إلى التعبيرات التي تهين أو تشوه المعتقدات العرقية أو القومية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات للمجموعة، ولها مثل هذه الآثار، نشهد منذ 20 سنة تقريبا زيادة حادة من هذا الخطاب في العالم والعراق واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسياسات القادة الشعبويين التي تكون سبب هذه الزيادة غالبا، كما يتبين أن هذا الخطاب المنتشر بشكل كبير في النظام الوطني والدولي يشكل خطرا كبيرا على حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية.

أن جذور وتداعيات التطرف وخطاب الكراهية تعود لانقسام الإسلام السياسي في العراق بإعتباره التيار الاكبر الممثل للعملية السياسية فيه إلى سياسات أيديولوجية عنيفة ومشتركة من خلال تبني الليبرالية والعلمانية والقمع ضد الحركات الدينية الصادرة من المجتمع العراقي، حيث شكل هذا الخطاب ويشكل خطراً على المجتمع حينما يؤدي الى تحريض الناس على العنف الموجه ضد اشخاص او مجموعات معينة، وفي حالات اقل مثل الشتم او الافتراء او نشر الصور النمطية التي تسهم في انشاء بيئات مشحونة بالكراهية والحقد وتؤدي الى تداعيات سلبية وتضر بأمن وسلامة المجتمع الذي يتأثر افراده سلباً او ايجاباً بدرجة تقبلهم او رفضهم لهذا الخطاب، وعالج الدستور العراقي لعام 2005 خطاب الكراهية بنص المادة (7/اولاً) (يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمجد او يبرر له...) التي بموجبها حظر الدستور هذا الخطاب.

ان خطاب الكراهية لعنة متنافرة تستخدم لتشجيع العنف ومشاعر الكراهية في العلاقات الإنسانية مما يؤدي إلى مواقف مضرة، وهو خطاب يمكن ملاحظته في جوانب عدة من الحياة في العراق وهو أكثر وضوحًا في الأدب والإعلام والدين، ووفقاً لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يوجد في العراق ما يقرب من 5000 وسيلة إعلام ومنافذ نشر ما بين صحف ومجلات وقنوات فضائية ومصادر الإنترنت الأخرى ذات اعلام موجه لهذا الخطاب.

أدى الاستخدام الواسع لخطاب الكراهية الى نشوب صراعات بين مختلف المجموعات العرقية والدينية التي تعيش في العراق بفضل تكوينها العرقي المتميز، فإن العنف والشعور بالكراهية والعداء الذي يحث على خطاب الكراهية يتم تنشيطه سياسيًا وثقافيًا وعرقيًا في نفس الوقت من خلال هذه السرعة التي تقتل الشعب الواحد، لقد أدى التنوع والفصل العنصري بين الشعب العراقي إلى سنوات طويلة من الحرب الداخلية الذي يحمل إشارات خطر واسعة النطاق تظل بظلالها على التوازن السياسي، وتمثل جرائم التحريض على الكراهية خطر مباشر على المجتمع كونها تهدد الحقوق الاساسية للأفراد وتزلزل عوامل الاستقرار النفسي للمجتمع بأكمله، مما يجعله بيئة خصبة لكل الافكار والممارسات التي تشكل بداية للعداء والاعتداء على الآخر وتخلق عوامل القلق والتوتر وتثير الكراهية والرعب وتعصف بعوامل الاستقرار والامن والسلم في المجتمع.

هناك تساؤلات عدة تطرح لتوضيح تأثير هذين المفهومين على الاستقرار السياسي للدولة، مثل ما سبب انتشار هذين المفهومين في المجتمع العراقي؟، ومالدافع الحقيقي لظهورهما؟، وهل للجهل الشعبي العام دور في انتشارهما؟، والسؤال الاخير، ماهي الارضية المناسبة لانتشار هذين المفهومين على ارض الواقع؟، والسؤال الآخر، ماهي الحلول التي يجب الاخذ بها من قبل سياسة الدولة والمجتمع لتلافي الوقوع بهما؟.

الاجابة عن هذه الاسئلة كثيرة ومتشعبة ويتطلب لها اعداد بحث مستقل، ولكن العلامة المتطابقة لهذه الحلول هو من المهم ان تكون لغة الحوار الاساسية بين جميع الافراد قائمة على التسامح والاعتراف بالخصوصيات والمقدسات ومشاعر الآخر، وهذه الممارسة الحياتية اليومية هي التي تنفع في مواجهة خطاب الكراهية والتطرف ومواجهة التحديات التي تعصف بالمجتمعات التي تتنوع وتتعدد فيها الاديان والمذاهب والقوميات والهويات، كما من المهم ايضا تطبيق العدالة الاجتماعية بين مختلف اطياف المجتمع واحترام معتقداتهم دون تغليب فئة على اخرى حتى وان امتلكت مزايا سلطوية او تسلحية، أما مسألة الجهل المجتمعي والذي نقصد به التخلف العلمي او الامية فهذا سبب بعيد التاثير؛ ولنا في لبنان ونشوب الحرب الاهلية عام 1975 فيها مثال يُدرس، حيث كانت منبر العلم والادب والفكر من خلال ازدهارها الفكري والعلمي على كل الاصعدة، مما يدل على وجود شعب مثقف ومتطور ومتعلم وغير جاهل ولكن ما حصل من قيام حرب اهلية بين جميع الطوائف الموجودة فيها دليل على ان الثقافة العلمية شيء وثقافة قبول الرأي الاخر والاختلاف والتمازج شيء اخر بعيد جدا عن الواقع، مما ادى بالنهاية لاستمرار هذه الحرب والفتنة بين الشعب اللبناني لأكثر من 15 سنة.

ان مكافحة التطرف وخطاب الكراهية يتطلب جهود في الخطاب السياسي العراقي من اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للتطرف ومظاهره، وتعزيز الحكم الشامل، ومعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومكافحة الدعاية المتطرفة وجهود التجنيد، وإن الرؤية المستقبلية لهذا الموضوع وتأثيره على المنطقة لا يمكن التنبؤ بها لانها تتوقف على مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتتطلب جهود متواصلة من قبل السلطات والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي لتعزيز الاستقرار والمصالحة في العراق والمنطقة ككل، كما يتطلب نشر وعي امني وسياسي محايد بين هذه الفئات والطوائف في وسائل الاعلام، والاهتمام بعلاقات الدولة الخارجية، ونشر ثقافة ترسيخ مفاهيم الاستقرار السياسي من احترام القوانين والتعليمات، ودراسة التجارب الدولية المشابهة التي مرت بتجربة عدم الاستقرار السياسي ثم تجاوزتها والاستفادة من تطبيقها في العراق.

هناك بعض المشاهد او السيناريوهات المستقبلية لدور التطرف في الخطاب السياسي وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق والمنطقة التي يمكن قراءتها من خلال التطورات الجارية داخل العراق، والديناميات الإقليمية، وتصرفات الجهات الخارجية، وفيما يلي بعضها المحتملة وتداعياتها:-

1- **القضاء على التطرف وخطاب الكراهية:-** من خلال اصدار قوانين عراقية تجرم وتشدد العقوبة على مطلقي هذه الخطابات المتطرفة الحاملة للكراهية التي تؤثر على الاستقرار السياسي وتقدم البلد وازدهاره، من خلال البرامج التوعوية الثقافية لنبذ هذه الخطابات وخلق التماسك الشعبي.

2- **تصاعد التوترات الطائفية والتداعيات الإقليمية والتدخل الدولي:-** إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة المظالم الطائفية وتعزيز المصالحة الوطنية، فقد يتصاعد التطرف في الخطاب السياسي، مما يؤدي إلى زيادة العنف الطائفي ويؤدي الى عدم الاستقرار داخل العراق، وبالتالي يؤدي ذلك لتفاقم التوترات الإقليمية وربما يجر الدول المجاورة إلى الصراع، كما تؤدي الأيديولوجيات المتطرفة التي يتم نشرها في الخطاب السياسي العراقي لتطرف جيل جديد من الشباب سواء كان داخل العراق أو في المنطقة، ويساهم ذلك في تجنيد مقاتلين للجماعات المتطرفة وانتشار التطرف العنيف خارج العراق، كما ان لعدم الاستقرار السياسي المستمر في العراق عواقب اقتصادية وخيمة على المنطقة، كايقاف إنتاج النفط وطرق التجارة وزيادة عدد اللاجئين، وهذه الآثار تزيد من التوترات السياسية.

اما تصاعد التطرف في الخطاب السياسي العراقي وتأثيره الإقليمي قد يدفع إلى زيادة التدخل الدولي في شكل عمل عسكري أو مبادرات دبلوماسية أو مساعدات إنسانية، ومع ذلك فإن مثل هذا التدخل يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تفاقم التوترات القائمة والمساهمة لمزيد من عدم الاستقرار.

الخاتمة:-

ان للتطرف في الخطاب السياسي تأثير واضح على الاستقرار السياسي للدولة بما يتمخض عنه من فوضى ونزاعات داخلية او خارجية، لما للتمازج السكاني المختلف بين الدول من اختلاف اثني او ديني او مذهبي من دور قوي في تأجيج مشاعر الحنق الشعبي على السياسيون الذين ينتهجون هذا الخطاب الفئوي للوصول الى غاياتهم وهو الحصول على اصواتهم في الانتخابات، فمن الصعوبة الواقعية ارساء استقرار الدولة لما بعد النزاعات دون الوصول الى ثقافة الاستقرار الشعبي، وقبول الاختلاف الديني والاثني والمذهبي في المجتمع، حيث يعالج الخطاب السياسي المتوازن العاقل التطرف باعتباره آفة الشعوب وانهيارها ولا بد من دعم الدولة في تعزيز السلام الشعبي، كما المفروض ان السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه هو الهدف السامي الذي يطمح اليه السياسيون في خطابهم السياسي القائم على أُسس عقائدية وعلمية، وليس أداة من أدوات الأمن السياسي التي تستخدمها بعض الدول، كآلة لتوفير الاستقرار الوهمي، فالاستقرار الحقيقي يظهر تلقائياً مع ظهور الترابط الوثيق بين طبقات المجتمع باختلاف معتقداتهم السياسية والدينية.

النتائج:-

1- التطرف متجذر بالمجتمع العراقي بسبب سيطرة العشائر والتنافس الاقتصادي والاجتماعي وضئالة الثقافة المجتمعية التي لديه، ادى الى الوحشية والقتل للحصول على مكاسب مادية.

2- ظهور خطاب حامل للكراهية والطائفية من قبل اشخاص يتبوءون مناصب قيادية او اجتماعية في السلطة العراقية، وهذا نابع من عدم التعايش مع الفكر او المعتقدات المختلفة في المجتمع العراقي، وسببه عدم احترام الرأي الاخر او المعتقدات الاخرى او للحصول على اصوات انتخابية من مريديهم.

3- الاستقرار السياسي يتطلب قوة في تطبيق القانون على الجميع وحيادية المحاكم، وصعوبة تطبيق ذلك يعني عدم الاستقرار السياسي، كما ان لتطرف الخطاب الحامل للكراهية دور في استقرار او عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

التوصيات:-

1- قيام الدولة بحملة تثقيف تدعم تقبل الاختلاف المجتمعي والرأي الآخر وضرورة التعايش السلمي مع الطوائف والقوميات الاخرى للوصول الى حالة المواطنة الايجابية، اي حق المواطنة بالعيش والمعتقد والرأي دون تعرضه لتطرف مادي او معنوي من خلال خطاب الكراهية، وبالتالي رفع المستوى الثقافي للمواطنين.

2- اظهار قوة القانون بحق المتطرفين ومن يستخدمون خطاب الكراهية في وسائل الاعلام من خلال تطبيقه بصورة عادلة دون تمييز، ومراقبة ومحاسبة بعض الخطاب السياسي المتسيد الحامل للكراهية قانونيا لما له من اثار على تفكيك لُحمة واندماج المجتمع.

3- تقوية اجهزة الدولة وضرورة استقلاليتها وحياديتها من خلال امانتها في تطبيق القانون العراقي على الجميع دون تمييز او ولاء، ولن تستقر الدول سياسيا الا بتطبيق مبدأ المساواة في كل شي في الدولة، وان عكس ذلك فمصير الدولة هو عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس على الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الهوامش:-

(1) سعد محمد حسن، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد الثاني- العدد السابع، ص642.
(2) سعد محمد حسن، المصدر السابق نفسه، ص 644.
(3) راضية بوبكري، الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير، المجلد 5- العدد 12، جامعة عنابة- الجزائر، 2013، ص96.
(4) هدى عبد الغني ابراهيم باز، تحليل الخطاب السياسي عند مصطفى كامل (دراسة تطبيقية على الخطب والمقالات)، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، 2014، ص14.
(5) احمد عدنان كاظم، تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق، المجلة السياسية الدولية، العدد 39-40، 2019، ص328.
(6) احمد عدنان كاظم، المصدر السابق نفسه، ص 345-346.
(7) الناصر عمارة، خطاب الكراهية: التحديات وسبل المواجهة، جريدة اسطنبول للدراسات العربية، المجلد 4- العدد1، 2021، ص37.
(8) حقوق الانسان: مجموعة صكوك دولية، كتاب- المجلد الاول، الامم المتحدة، نيويورك- امريكا، 1993، ص94.
(9) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (20) منه.
(10) سعد محمد حسن، المصدر السابق نفسه، ص 648.
(11) شيماء محمد عبيد، التطرف في الخطاب السياسي، المؤتمر الدولي السابع للتخصصات المتعددة للعلوم، 9-11 نوفمبر 2021، انطاليا/ تركيا، ص8، 2022.
(12) الإعلام الجديد - بين احتضان التطرف ومواجهته، سامح راشد، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، 2022/1/16. https://imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article16.1.2022.aspx
(13) حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية- الواقع والطموح، بحث منشور، مجلة البحوث السياسية والادارية- جامعة دفلة، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2017، ص160-161.
(14) عباس عبود سالم، الخطاب السياسي العراقي: صناعة كراهية وتهافت من اجل السلطة، مقال نشر في 18 مارس 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alkhtab-alsyasy-alraqy-snat-krahyt-wthaft-mn-ajl-alsltt .
(15) منقذ داغر، صناعة التطرف في العراق: داعش والحركة الصرخية والاستياء الشعبي، مقال نشر في 15 ابريل 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/snat-alttrf-fy-alraq-dash-walhrkt-alsrkhyt-walastya-alshby ، انظر ايضا: محمد جميل احمد، التطرف الفكري وتاثيره في المجتمع العراقي- دراسة انثروبولوجيا في مدينة بغداد، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، 2022، ص309-310.
(16) محمد جميل احمد، التطرف الفكري وتاثيره في المجتمع العراقي- دراسة انثروبولوجيا في مدينة بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، 2022، ص311-314.
(17) حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية- الواقع والطموح، مصدر سبق ذكره، ص163-164.
(18) الحكومة العراقية الجديدة..وتحديات الاستمرار، you tube ، قناة TRT عربي، في 2020/5/8.، وانظر ايضا: ماهي العراقيل التي تواجهها الحكومة العراقية الجديدة؟، you tube، قناة الحدث، 2021/10/12.، وانظر ايضا: كيف بدأت الازمة السياسية الحالية في العراق وما ابرز محطاتها؟، you tube، قناة الجزيرة، 2022/8/12.، وانظر ايضا: جهود حكومية واممية لتحييد العنف والتطرف من المجتمع العراقي، you tube، قناة الشرقية، 2023/2/14.

المصادر:-

1- الدستور العراقي لعام 2005.
2- احمد عدنان كاظم، تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 39-40، العراق 2019.
3- الإعلام الجديد - بين احتضان التطرف ومواجهته، سامح راشد، خبير الشؤون الاقليمية بالاهرام- مصر، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، مقال منشور في 2022/1/16. https://imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article16.1.2022.aspx
4- جهود حكومية واممية لتحييد العنف والتطرف من المجتمع العراقي، you tube، قناة الشرقية، 2023/2/14.

5- حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية- الواقع والطموح، بحث منشور، مجلة البحوث السياسية والادارية- جامعة دفلة، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2017
6- الحكومة العراقية الجديدة...وتحديات الاستمرار، you tube ، قناة TRT عربي، في 2020/5/8.
7- حقوق الانسان: مجموعة صكوك دولية، كتاب- المجلد الاول، الامم المتحدة، نيويورك- امريكا، 1993، ص94
8- راضية بوبكري، الخطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير، بحث منشور، المجلد 5- العدد 12، جامعة عنابة- الجزائر، 2013.
9- سعد محمد حسن، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م، بحث منشور، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد الثاني- العدد السابع، 2022.
10- شيماء محمد عبيد، التطرف في الخطاب السياسي، بحث منشور في المؤتمر الدولي السابع للتخصصات المتعددة للعلوم، 9-11 نوفمبر 2021، انطاليا/ تركيا، 2022.
11- عباس عبود سالم، الخطاب السياسي العراقي: صناعة كراهية وتهافت من اجل السلطة، تحليل السياسات- منتدى فكرة، في 18 مارس 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alkhtab-alsyasy-alraqy-snat-krahyt-wthaft-mn-ajl-alsltt .
12- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (20).
13- كيف بدأت الازمة السياسية الحالية في العراق وما ابرز محطاتها؟، you tube، قناة الجزيرة، 2022/8/12.
14- ماهي العراقيل التي تواجهها الحكومة العراقية الجديدة؟، you tube، قناة الحدث، 2021/10/12.
15- محمد جميل احمد، التطرف الفكري وتاثيره في المجتمع العراقي- دراسة انثروبولوجيا في مدينة بغداد، مجلة آداب الفراهيدي- جامعة تكريت، المجلد 14، العدد 51، ايلول 2022.
16- منقذ داغر، صناعة التطرف في العراق: داعش والحركة الصرخية والاستياء الشعبي، تحليل السياسات- منتدى فكرة، في 15 ابريل 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/snat-alttrf-fy-alraq-dash-walhrkt-alsrkhyt-walastya-alshby .
17- الناصر عمارة، خطاب الكراهية: التحديات وسبل المواجهة، جريدة اسطنبول للدراسات العربية، بحث منشور، المجلد 4- العدد1، 2021.
18- هدى عبد الغني ابراهيم باز، تحليل الخطاب السياسي عند مصطفى كامل (دراسة تطبيقية على الخطب والمقالات)، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، 2014.